

## الانتصار للتنزيه ونقض شبه التشبيه عند الحافظ أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري

د. عبد الله الجباري<sup>1</sup>

### مقدمة

احتلت مباحث الصفات الإلهية حيزاً مهماً في التراث العقدي الإسلامي، حيث كانت موضوع جدال فكري ومناظرات عقدية لدرج غير يسير من الزمان، واستفرغ علماء المسلمين وسعهم لدراساتها وبحثها كل حسب منهجه وطريقته، ما أدى إلى بروز آراء متضاربة ومواقف متباينة بلورت لنا مذاهب عقدية لا زالت محط نقاش وجدال إلى اليوم، فحاض في بحارها أعلام العصر ومشاهيره من أمثال الشيخ محمد حامد الفقي والشيخ محمد زاهد الكوثري والشيخ محمد ناصر الدين الألباني وغيرهم، ولم يشذ عنهم العلامة المجتهد الشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري رحمته، حيث كانت له صولات وجولات في هذا السجال العلمي، ترك من خلالها تراثاً علمياً غنياً بالمواقف والآراء القمينة بالدراسة والبحث، فكيف تعامل الشيخ مع مبحث الصفات؟ وما هي الأسس والمرتكزات التي بنى عليها موقفه من هذا المبحث الدقيق؟ وكيف واجه آراء ومصنفات المخالفين؟

### الشيخ عبد الله بن الصديق والتأويل

باطلاعنا على التراث الإسلامي، يمكن حصر مواقف العلماء وآرائهم حول آيات الصفات في ثلاثة مذاهب أساسية:

1 - باحث في الفقه والأصول/ القصر الكبير - المغرب.

• مذهب التفويض، وهو مذهب السلف كأبي الحسن الأشعري والإمام أحمد وغيرهما.

• مذهب التأويل، وهو مذهب الخلف كمتأخري الأشعرية.

• مذهب التحسيم والتشبيه، وإليه مال غلاة الحنابلة.

لم يرد الشيخ عبد الله بن الصديق على المذهب الأول، ومال إلى المذهب الثاني، ورد على المشبهة والمجسمة وأنكر انتسابهم إلى المذهب الأول (السلف) وانتماءهم إليه، لأن الإمام أحمد وغيره من أعلام السلف يثبتون ما ورد من الصفات في حق الله تعالى ويفوضون معناها إليه مع تزيهه عن الاتصاف بظواهرها، بخلاف المذهب الثالث الذي يتأسس على حمل تلك الآيات على حقيقتها، مع العلم أن الحقيقة فيها ممتنعة<sup>1</sup>.

وميل الشيخ عبد الله بن الصديق إلى مذهب التأويل لم يكن بناء على هوى أو تقليد، بل كان مبنيًا على مرتكزين أساسيين:

أولهما: أن القرآن عربي، ولا بد أن يحفل فيما بين دفتيه بما في اللغة العربية من كناية ومجاز واستعارة...<sup>2</sup>، وآيات الصفات من القرآن، لذلك لم تشذ عن هذا القانون.

ثانيهما: إذا كان التشبيه سريع التسرب إلى عقول كثير من العلماء الذين أثبتوا ظواهر تلك الصفات؛ مع ما لديهم من مدارك وقدرات؛ فإن العوام أكثر عرضة لذلك، لذا كان التأويل أنسب لحماية عقائدهم، والمحافظة على عقولهم<sup>3</sup>.

وجدير بالذكر أن الشيخ رغم ميله إلى التأويل، فإنه لم يقبله بإطلاق، بل اشترط لذلك ضابطًا أساسيًا وهو أن يكون قريبًا يحتمله اللفظ ولا يردده المعنى<sup>4</sup>.

1- عبد الله بن الصديق، بدع التفاسير: 10.

2- عبد الله بن الصديق، الأحاديث المختارة: 90.

3- عبد الله بن الصديق، رفع الإشكال عن مسألة الحال: 31.

4- عبد الله بن الصديق، فتح المعين: 6.

بناءً على موقفه هذا، دافع الشيخ عبد الله بن الصديق عن متأخري الأشاعرة الذين مالوا إلى التأويل، وردّ على من وصفهم بالضلال والكفر، واعتبرهم من خيار المسلمين وفضلائهم، وأنهم لم يكونوا بدعا من العلماء في مجال التأويل، بل سبقهم عبد الله بن المبارك والإمام أحمد بن حنبل والإمام الترمذي الذين أولوا ظواهر المعية بأنها معية علم، وذكروا شواهد من كلام العرب تؤيد مسلكتهم، لذا نبه على أن تخصيص متأخري الأشعرية بالذم حيف وظلم<sup>1</sup>.

أما نقده للمياليين إلى التشبيه والتجسيم فستتناوله من خلال نموذجين اثنين:

## أولاً: الشيخ عبد الله بن الصديق وكتاب رد الدارمي على بشر المريسي

### أ- التعريف ببشر المريسي

هو بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي، واشتغل بالكلام، وكان من مشاهير المعتزلة، وحكى عنه أقوال شنيعة ومذاهب مستنكرة، مثل خلق القرآن، وأن الجنة والنار لم يخلقا، وأن الصراط والساعة والميزان باطل، ونفى عذاب القبر، إلى غير ذلك من مستشنع المسائل التي أساء أهل العلم قولهم فيه بسببها، وكفره أكثرهم لأجلها، له تأليف تؤيد نحلته، منها كتاب في "التوحيد"، وكتاب في "كفر المشبهة"، وكتاب "الوعيد" وغيرها، توفي سنة 218هـ، ولما علم بشر الحافي بموته وكان في السوق قال: «لولا أنه كان موضع شهرة لكان موضع شكر وسجود، الحمد لله الذي أماته»، وقال عنه الإمام الذهبي: «هو بشر الشر، وبشر الحافي بشر الخير»<sup>2</sup>.

1- عبد الله بن الصديق، رفع الإشكال عن مسألة الحال: 29.

2- عنه: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 61/7 وما بعدها، وانظر أيضاً: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 199/10 وما بعدها.

## ب- التعريف بعثمان بن سعيد الدارمي

أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، محدث هراة، أخذ الفقه عن البويطي، والحديث عن أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين، له كتاب في الرد على الجهمية، وآخر في الرد على بشر المريسي، ومسنّد كبير، وهو الذي قام على محمد بن كرام بهراة، توفي سنة 280هـ<sup>1</sup>، وهو غير الإمام الدارمي صاحب السنن المتوفى سنة 255هـ.

له ميل إلى التحسيم والتشبيه، بدا ذلك جلياً في رده على بشر المريسي، ولعل هذا سبب خلط الأصول الحديثية من روايته رغم مجالسته للإمام أحمد وابن المديني وغيرهما، قال الشيخ محمد زاهد الكوثري: «لم يذكر له شيء في الأصول الستة، وإعراض أصحاب الأصول الستة عمن يقال عنه إنه حضر مجالس هؤلاء لا يكون إلا من وقفة في أمره»<sup>2</sup>.

## ج- رد الدارمي على بشر المريسي

بلغت آراء المريسي المعتزلي ومن على شاكلته إلى علم عثمان بن سعيد الدارمي، فتولى الرد عليها واحدة واحدة، وصدرت عنه أخطاء عقديّة كثيرة في رده هذا، منها إثبات المكان لله، وذلك صريح من قوله: «وكيف يهتدي بشر (المريسي) للتوحيد وهو لا يعرف مكان واجده؟»<sup>3</sup>، وإثبات الحركة لله، وقوله المصّرّح بذلك: «لأن الحي القيوم يفعل ما يشاء ويتحرك إذا شاء، ويتزل ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويسط ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن أمانة ما بين الحي والميت التحرك، كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة»<sup>4</sup>، وأثبت الحد لله بقوله: «وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في

1- السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: 302/2.

2- الكوثري، المقالات: 267.

3- الدارمي، الرد على بشر المريسي: 4.

4- المصدر السابق: 20.

السماء، وحَدُّوه بذلك، إلا المريسي الضال وأصحابه»<sup>1</sup>، وذكر أن الله خلق آدم بيديه مسيساً تشریفاً له<sup>2</sup>، وأنه على السماء دون الأرض، وأنه على العرش دون ما سواه من المواضع<sup>3</sup>، وأنه يقعد على الكرسي فيفضل منه قدر أربع أصابع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم<sup>4</sup>، كما نص على جواز استقراره - تعالى الله عن ذلك - على ظهر بعوضة<sup>5</sup>، والبشر متفاوتون في القرب من الله، لأن من فوق الجبل أقرب إلى الله ممن في السفح<sup>6</sup>، واستدل على كل ما سبق وعلى غيره مما لم يُذكر بأحاديث نبوية عديدة، ومن النصوص التي أوردها في موضع الاستدلال ما رواه أبو داود والترمذي عن العباس بن عبد المطلب قال: «كُنْتُ بِالْبَطْحَاءِ فِي عَصَابَةِ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّمَوَاتِ حَتَّى عَدَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ قَالَ: وَفَوْقَ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، وَفَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ مَا بَيْنَ أَظْلَافِهِنَّ وَرُكْبِهِنَّ مِثْلُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، وَعَلَى ظُهُورِهِمُ الْعَرْشُ، بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ اللَّهُ فَوْقَ ذَلِكَ»<sup>7</sup>.

هذه لمع وإشارات موجزة قدمنا من خلالها نبذة عن الكتاب وصاحبه عثمان ابن سعيد والمردود عليه بشر المريسي، فما هو موقف الشيخ ابن الصديق من الكتاب وما حوى؟

1- المصدر السابق: 25.

2- المصدر السابق: 25 - 26 - 29 - 30.

3- المصدر السابق: 81.

4- الدارمي، المصدر السابق: 74.

5- المصدر السابق: 85.

6- المصدر السابق: 100.

7- رواه أبو داود، كتاب السنة، باب في الجهمية. والترمذي، أبواب التفسير، باب: ومن سورة الحاقة.

## د-موقف الشيخ عبد الله بن الصديق من رد الدارمي على المريسي

نشر الشيخ محمد حامد الفقي رحمته أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي رد الدارمي على بشر المريسي بتعليقاته، وخشي عميد كلية أصول الدين الشيخ عبد المجيد اللبان رحمته من أثر تداول الكتاب على عقائد العامة لما يتضمنه من غلو في الإثبات، والتمس في مذكرة رسمية من مشيخة الأزهر منع تداوله، وأورد مجموعة من مرتكرات المنع ومسوغاته، منها حديث الأوعال المذكور، ولما توصل الشيخ المراغي -باعتباره شيخ الأزهر آنذاك- بالمذكرة أحالها على لجنة علمية خلصت إلى أن الكتاب لا يشكل خطراً ولا يجوز منعه، فلم يجد الشيخ اللبان من ينتقد القرار غير العلامة المغربي السيد عبد الله بن الصديق، الذي سجل في نحو خمس وعشرين صفحة تعقباته ومؤاخذاته العلمية على الكتاب.

لم نطلع للأسف على هذا الرد، لكن الشيخ أثبت ملخصاً له في نصف صفحة من سبيل التوفيق معتمداً على ذاكرته بعد الحدث بأكثر من أربعين سنة<sup>1</sup>، ولحسن الحظ أنه راسل -في حينه- شقيقه المحدث أبا الفيض السيد أحمد الذي كان آنذاك في طنجة، وضمّن مراسلته ملخصاً من صفحتين عن نقده لحديث الأوعال دون غيره من قضايا كتاب الدارمي، وأثبت السيد أحمد نص الرسالة في سبحة العقيق، ضعّف فيها الشيخ عبد الله الحديث سنداً ومتناً من عدة أوجه<sup>2</sup>، منها أن الحديث تفرد به سماك بن حرب الذي كان يقبل التلقين، وهذا أشد ما يضعف به الراوي، وإذا تجاوزنا هذا الأمر، فإن سماكا مختلف فيه، ومن ضعّفه يبيّن سبب ضعفه، لذا كان الجرح مقدماً على التعديل، أضف إلى ذلك أن الحديث اختلّف عليه فيه كما نص على ذلك الحافظ في التهذيب.

1- عبد الله بن الصديق، سبيل التوفيق: 37. ألف الشيخ سبيل التوفيق سنة: 1404هـ، ووقعت المناظرة المذكورة سنة: 1358هـ.

2- أحمد بن الصديق، سبحة العقيق: لوحة: 384 وما بعدها.

هذا بالنسبة لسماك، أما شيخه في الحديث فعبد الله بن عميرة، فيه جهالة كما قال الذهبي، وإيراد ابن حبان له في **الثقات** لا يرفعها عنه، وعبد الله لم يسمع من الأحنف ابن قيس، لذا كان السند منقطعاً.

هذه جملة الانتقادات التي وجهها السيد عبد الله بن الصديق لسند الحديث، أما المتن فله عليه عدة ملاحظات، منها أن الحديث مخالف لنص القرآن ولصحيح السنة، وبيان ذلك أن بعض النصوص قيدت صفات الملائكة بأنهم ذوو أجنحة، وبعض النصوص أطلقت، ومطلقها يحمل على مقيدها، أما الحديث المذكور فأفاد أن حملة العرش على صورة **الأوعال**، ولا يجوز تخصيص القرآن به لما قيل في سنده.

ومن انتقادات الشيخ لمتن الحديث أنه يتضمن مخالفة أخرى للقرآن، لأنه ينص على أن حملة العرش الآن ثمانية، والقرآن يفيد أنهم ثمانية يوم القيامة لا الآن، **﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ بَوَفَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾**<sup>1</sup>، ومفهوم الظرف حجة عند الجمهور، لا سيما وقد ورد التصريح بأنهم الآن أربعة في مرسلين ابن إسحاق وابن زيد<sup>2</sup>.

ولم يكتف الشيخ بإيراد مخالفتي المتن للقرآن ولصحيح السنة، بل بيّن نكارتة من جهة المعنى، لأن الله تعالى ذم المشركين حين جعلوا الملائكة إناثاً، والإناث أشرف من الأوعال لا محالة، ومن غير المعقول أن يشبه النبي ملائكة الله بذلك الوصف المشين، لأن الوعل -وهو التيس الجبلي- ليس مما يستحسن الوصف به عند العرب وغيرهم، بل هو مذمة وعار، وُصف به المحلل ذمّاً له، وأخبر النبي أن للمتخلف في نساء الغازين نبياً كنيب التيس، ومن غير المعقول أن يكون أشرف الملائكة الذين يحملون أعظم مخلوق وأشرفه في العالم العلوي على أشكال تيس.

1- سورة الحاقة، آية: 16.

2- رواهما الطبري في تفسيره: 583/23 - 584.

لهذه الاعتبارات قرر الشيخ عبد الله بن الصديق أن الحديث في غاية النكارة، بل من غير المستبعد أن يكون موضوعاً، لأن بعض الأحاديث حكم عليها المحدثون بالوضع لنكارها مع صحة سندها، فكيف بهذا الحديث وقد قيل في سنده ما سبق بيانه.

بناءً على هذه الانتقادات الوجيهة، والملاحظات العلمية الدقيقة، قررت اللجنة العلمية -بعد اطلاعها على تقرير الشيخ ابن الصديق- تراجعها عن القرار الأول، وأقرت بأن الكتاب يصح حفظه، ويمنع تداوله.

## ثانياً : الشيخ عبد الله بن الصديق وكتاب "الأربعين" لأبي إسماعيل الهروي

### أ- التعريف بأبي إسماعيل الهروي

هو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت: 481هـ)، قال عنه الذهبي: «كان سيفاً مسلولاً على المخالفين، وجذعاً في أعين المتكلمين، وطوداً في السنة لا يتزلزل»، وقال عنه تلميذه المؤمن الساجي: «كان بارعاً في اللغة»، وهو صوفي شهير، له كتاب منازل السائرين الذي شرحه ابن القيم في مدارج السالكين، وكان حنبلياً متعصباً، أنشد مرة على المنبر:

«أنا حنبلي ما حييت وإن أمت فوصيتي للناس أن يتحنبلوا»

وقال في نونيته:

«أنا حنبلي ما حييت وإن أمت فوصيتي ذاكم إلى الإخوان».

ومن مؤلفاته "ذم الكلام" و"الفاروق في الصفات" و"كتاب الأربعين"، وهي الكتب التي «أبان فيها عن اعتقاد التشبيه وأفصح»<sup>1</sup>، ولتعصبه كان شديداً على الأشعرية، منتقفاً

1- السبكي، طبقات الشافعية: 272/4.



منهم، وبلغ به التعصب إلى أن نص في "ذم الكلام" على أن ذبائهم لا تحل<sup>1</sup>، وترك الرواية عن شيخه القاضي أبي بكر الحيري لأشعريته، واعتبر ذلك قرينة.

أقر الذهبي أن في كتاب "الفاروق في الصفات" أحاديث باطلة يجب بيانها وهتكها، مع أن الصفات لا يجوز الاعتماد في إثباتها على غير الصحيح، لذلك ضمّن كتابه ما لا يليق بذات الله العلية، مثل تقريره استواء الله على عرشه فوق السماء السابعة بآثنا من خلقه، وأن علمه وقدرته واستماعه ونظره ورحمته في كل مكان<sup>2</sup>.

أما كتابه "الأربعين" فهو الذي طبع بعنوان "الأربعين في دلائل التوحيد"، فيه تشبيه صريح، وتجسيم واضح، من أبوابه: "باب بيان أن الله تبارك وتعالى شيء"، و"باب بيان أن الله عز وجل شخص"، و"باب الدليل على أنه تعالى في السماء"، و"باب إثبات الحد لله عز وجل"، و"باب إثبات العينين له تعالى وتقدس"، و"باب إثبات اليدين لله عز وجل"، وغيرها من الأبواب.

وبالاطلاع على ألفاظ وتعابير التراجم المذكورة، يلمس الإنسان التشبيه المشين الذي شحنه الحافظ الهروي رحمه الله في هذا الكتاب.

### أ- نقد الشيخ عبد الله بن الصديق لكتاب "الأربعين" للحافظ الهروي

بمجرد ما طبع كتاب الأربعين، تولى الشيخ عبد الله بن الصديق الدفاع عن تزيه الباري جل وعلا عن كل ما يشين العقيدة الإسلامية من طامات وأوابع تمتلئ بها مصنفات كثير من المحدثين، فتسلح بقواعد علم الأصول، واستخدم قواعد علم الكلام، وألف كتاباً قريب فيه أحاديث الصفات "بكلام فصل، ورأي واضح جزل، ومنهج لاجب عدل"<sup>3</sup>، نبّه فيه على الأخطاء العلمية والمخالفات المنهجية التي وقع فيها الحافظ الهروي، ومنها:

1- الإحالة السابقة.

2- الذهبي، سير أعلام النبلاء: 503/18 وما بعدها، وتذكرة الحفاظ: 249/3 وما بعدها.

3- فاروق حمادة، عبد الله بن الصديق الغماري الحافظ الناقد: 87.

## 1- الاعتماد على نصوص غير قطعية لإثبات الصفات

مما استقر عليه العمل عند أهل العلم، أن الصفات الإلهية لا تثبت إلا بنص قطعي، صرح بذلك غير واحد من العلماء، قال الخطابي تعليقا على من أثبت الأصابع صفة لله تعالى: «لم يقع ذكر الأصبع في القرآن ولا في حديث مقطوع به»<sup>1</sup>، نقله عنه الحافظ في "الفتح" مُقرا وموافقا، وهو ما نص عليه العلامة الأبي المالكي، حيث قرر أن أحاديث الآحاد لا يعتمد عليها في تقرير المسائل العلمية الخاصة بالذات والصفات<sup>2</sup>، لأن خبر الواحد لا يفيد العلم.

أما الحافظ الهروي فكان متساهلا في إثبات الصفات، ولم يلتزم بما قرره العلماء في هذا الباب، فأثبت لله الأصبع والحد والخط والقدم وغيرها لمجرد ورودها في أحاديث الآحاد، وهو ما نبه عليه الشيخ عبد الله بن الصديق في مواضع من نقده، بل ركز عليه في مقدمة كتابه، حيث ميز بين الفروع الفقهية وقضايا التوحيد، فبين أن الأولى مبنية على الظن، واليقين فيها قليل. أما الثانية فاليقين في مسائلها متعين<sup>3</sup>، لذلك منع نسبة القدم إلى الله تعالى<sup>4</sup>، وكذلك الأصابع، لأنها لم تأت في خبر مقطوع به<sup>5</sup>، وهذا ما تبناه الشيخ الغماري في غير موضع من كتبه، حيث صرح بأن «العقيدة لا يكفي فيها رواية الثقات، بل لا بد فيها من خبر يفيد اليقين»<sup>6</sup>، وحكى الإجماع على ذلك<sup>7</sup>.

1- نقلا عن فتح الباري لابن حجر: 398/13.

2- قال العلامة الأبي: «تقدم غير مرة أن المسائل العلمية التي لا ترجع للذات ولا للصفات يصح التمسك فيه بالآحاد»، إكمال إكمال المعلم: 188/6.

3- عبد الله بن الصديق: فتح المعين: 5.

4- المرجع السابق: 36.

5- المرجع السابق: 7-30.

6- تعليق الشيخ عبد الله بن الصديق على التمهيد: 150/7.

7- عبد الله بن الصديق، فتح المعين: 21.

## 2- استنباط الصفات من نصوص غير صريحة

لا يكفي لإثبات صفة لله أن ترد في نص قطعي فحسب، بل لا بد من التصريح بها، وهو ما لم يلتزم به الحافظ الهروي في الأربعين، فأثبت لله الحد استنباطاً من الحديث الصحيح: «أنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»<sup>1</sup>، والحديث لم يصرح بنسبة الحد إلى الله تعالى، لذا تعقبه الشيخ ابن الصديق بقوله: «ولفظ الحد لم يأت في الكتاب ولا في السنة، وإثباته إنما يكون بدلالة الالتزام»<sup>2</sup>، ولا يجوز إثبات صفة لله بهذه الطريقة، وقد صدر هذا الخطأ من الهروي رحمه الله في موضع آخر من الأربعين، فروى حديث: «ما من نبي إلا وقد أُنذر الأعداء الكذاب، إلا أنه أعور - وإن ربكم عز وجل ليس بأعور - مكتوب بين عينيه كافر»<sup>3</sup>، واستنبط منه إثبات العينين لله، والعلماء يناوون في مجال العقيدة عن مثل هذه الاستنباطات والإلزامات، لذلك أشار الشيخ عبد الله بن الصديق إلى أن الحديث ليس فيه إثبات العينين لله، وإن فهم الهروي من عبارة "إن ربكم ليس بأعور" إثباتهما بدليل اللزوم، فإنه غلط واضح، لأن الصفات «لا تثبت إلا بلفظ صريح، في حديث صحيح»<sup>4</sup>.

وبالغ الحافظ الهروي في تساهله، وأثبت الصفات اعتماداً على الإشارات فحسب، فأثبت لله السمع والبصر استناداً إلى حديث أبي هريرة أن النبي قرأ آية أداء الأمانات، وختمها بقوله: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً»<sup>5</sup>، ووضع إهامه على أذنه، والتي تليها على على عينيه، ثم قال: «هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرأها، ويضع أصبعيه عليهما»<sup>6</sup>،

1- الإمام مسلم، الجامع الصحيح: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع.

2- المرجع السابق: 20.

3- متفق عليه، واللفظ للبخاري، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم: 7131.

4- عبد الله بن الصديق، فتح المعين: 24.

5- سورة النساء، آية 57.

6- أبو داود، السنن: كتاب السنة، باب في الجهمية.

والعلماء في غنى عن إثبات صفتي السمع والبصر. يمثل هذه النصوص، إذ في الآيات القرآنية القطعية كفاية وغناء، إلا أن تساهل الهروي دعاه إلى مثل هذا الصنيع، ما حدا بالشيخ عبد الله بن الصديق إلى تكرار القاعدة الذهبية التي تؤكد على «أن أي صفة لا تثبت إلا بنص، والإشارة ليست قولاً، فضلاً عن أن تكون نصاً»<sup>1</sup>.

### 3- إثبات الصفات بالحديث المروي بالمعنى

أجاز جمهور العلماء رواية الحديث بالمعنى، واشتروا لذلك أن يكون الراوي عالماً بما يحيل المعنى ويغيره، ومع ذلك نلفي كثيراً من الرواة لم يلتزموا بالشرط المذكور، ظناً منهم أنهم لم يغيروا دلالة اللفظ ولم يبدّلوا معناه، وإذا ثبت أن اللفظ المروي ليس من ألفاظ الرسول ﷺ فإنه لا يجوز اعتماده واتخاذ حجة ودليلاً في مجال العقائد.

تأسس على هذا، بنى الشيخ عبد الله بن الصديق كثيراً من تعقباته على الحافظ الهروي الذي لم يلتزم بهذه القاعدة، فوصف الله بأنه شخص بدليل قول رسول الله ﷺ: «أنا أغير من سعد والله أغير مني... ولا شخص أغير من الله عز وجل»<sup>2</sup>، وبتتبع ألفاظ الحديث تبين أنه مروي بلفظ: «والله أغير مني... ولا أحد أحب إليه العذر من الله، ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين،... ولا أحد أحب إليه المدحة من الله، ومن أجل ذلك وعد الله الجنة»<sup>3</sup>، ففي الرواية الأولى قال الراوي: «ولا شخص...»، وفي الروايات الأخرى لفظ «ولا أحد...»، وبالموازنة بين الألفاظ يتبين «أن الرواة تصرفوا في لفظ الحديث، فلا يكون حجة في وصف الله بشخص»<sup>4</sup>، لذلك أبدى الشيخ بن الصديق تعجبه من حرص الحافظ الهروي على نسبة الشخص صفة لله مع أنها بال مخلوقات أولى، إضافة إلى أنها لا تفيد كمالاً ولا ثناء يليق بجلال الله سبحانه وتعالى.

1- عبد الله بن الصديق، فتح المعين: 25.

2- الإمام الدارمي، السنن: ومن كتاب النكاح، باب في الغيرة.

3- رواه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ: «لا شخص أغير من الله»، رقم 7416.

4- عبد الله بن الصديق، فتح المعين: 13.

ونظير ذلك إثبات الخط لله انطلاقاً من حديث: «احتج موسى وآدم عليهما السلام... فقال آدم: يا موسى، اصطفاك الله عز وجل بكلامه، وخط لك التوراة بيده...»، والحديث وإن كان في الصحيحين<sup>1</sup>، لكنه ورد بألفاظ متعددة، منها: «أنت موسى الذي أعطاك الله علم كل شيء»، واصطفاك على الناس برسالته<sup>2</sup>، ومنها بصيغة الخطاب: «أنت موسى الذي أعطاك الله علم كل شيء»، واصطفاك على الناس برسالته<sup>3</sup>، ومنها: «وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء»<sup>4</sup>، ومنها: «اصطفاك الله برسالته، واصطفاك لنفسه، وأنزل عليك التوراة»<sup>5</sup>، لذلك رجح الشيخ عبد الله بن الصديق رحمته الله أن يكون الحديث مروياً بالمعنى<sup>6</sup>، فلا تثبت به صفات الله تعالى، كما لا يمكن نسبة الضحك إلى الله بناء على ظاهر حديث الصحيحين: «ضحك الله من رجلين قتل أحدهما صاحبه ثم دخلا الجنة»<sup>7</sup>، لأنه مروي بالمعنى أيضاً<sup>8</sup>، بدليل أن الإمام النسائي رواه بلفظ «إن الله يعجب من رجلين»<sup>9</sup>.

إذا ثبت أن الحديث مروي بالمعنى فإن ألفاظه ليست من ألفاظ الرسول حتماً، بل هي من تصرف الرواة، لذا لا يُعتمد عليها في إثبات صفة أو نفيها، وهذا ما جعل الشيخ

1- الإمام البخاري، الجامع الصحيح: كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله. الإمام مسلم، الجامع الصحيح: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام. وفي سنن أبي داود وابن ماجه: «وخط لك التوراة بيده».

2- الإمام مالك، الموطأ: كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر. الإمام مسلم، الجامع الصحيح: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام.

3- الإمام أحمد، المسند، من مسند بني هاشم، مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

4- الإمام مسلم، الجامع الصحيح: كتاب القدر، باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام.

5- الإمام البخاري، الجامع الصحيح: سورة طه، باب: «واصطنعتك لنفسى» رقم 4736..

6- عبد الله بن الصديق، فتح المعين: 28.

7- رواه البخاري ومسلم واللفظ له، صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم .... صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلا الجنة.

8- عبد الله بن الصديق، فتح المعين: 33.

9- الإمام النسائي، السنن: كتاب الجهاد، اجتماع القتال والمقتول في سبيل الله في الجنة.

ابن الصديق يتعجب من صنيع الحافظ الهروي، ويبين تنكبه عن الصواب من خلال مقارنة بينه وبين طائفة من النحاة الذين منعوا الاستدلال بالحديث في المسائل النحوية للسبب ذاته، وإذا كان التشدد مقبولا في النحو وشواهدة، فهو في العقيدة من باب أولى، لأن التساهل في مباحثها «تساهل غير محمود»<sup>1</sup>.

#### 4- إثبات الصفات بالآثار الموقوفة

إذا تقرر أن الصفات لا تثبت إلا بما كان قطعيا من النصوص، فإن الآثار الموقوفة والمقطوعة لا حجة لها في هذا الباب، ويكفي أن نعلم أن كثيرا من العلماء يمنعون الاحتجاج بها في الفروع الفقهية، فما بالك بالأمر الاعتقادية، ومع ذلك نجد الحافظ الهروي يوردها في موضع الاحتجاج والاستدلال على صفات الله تعالى ذي الجلال، حيث استدل على أنه تعالى يضع قدمه على الكرسي بقول ابن عباس: «إن الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره»<sup>2</sup>، فتعقبه الشيخ ابن الصديق وبين خطأه<sup>3</sup>.

هذه قواعد ذهبية، وإشارات علمية، من طراز العلامة المجهّد الشيخ عبد الله بن الصديق رحمته، تدل بجلاء على تحقيقه وتدقيقه، وألمعيته ونباهته، نلمس من خلالها دفاعه المستميت عن عقيدة التزيه وأهلها، خصوصا منهم علماء الأشاعرة الذين أثّموا -من قبل البعض- بالضلال، وأدرجوا -ظلمًا- في سلك أهل الزيغ والأهواء، فأرجع الشيخ الحق إلى نصابه، ولم يكن بدعا في ذلك، بل ذكرنا بنوايح الأقدمين وعلمائهم، الذين أطروا الأشاعرة وأشادوا بجهودهم، واعتبروهم "أنصار أصول الدين"<sup>4</sup>، وأنهم "أئمة خير وهدى، وممن

1- عبد الله بن الصديق، فتح المعين: 12.

2- رواه عبد الرزاق في التفسير، سورة: النجم. ورواه الحاكم بلفظ: "الكرسي موضع قدميه، والعرش لا يُقدر قدره" (المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير، من سورة البقرة).

3- عبد الله بن الصديق، فتح المعين: 19. وفي الصفحة: 29 انتقد إيراده قول ابن مسعود: «أن الصدقة تقع في يد الله عز وجل قبل أن تقع في يد السائل» للاستدلال به على أن الله يأخذ صدقة المؤمن بيده.

4- من فتوى الفقيه أبي محمد (لعله العز بن عبد السلام) نقلها تقي الدين ابن تيمية في مجموع الفتاوى: 16/4.

يجب بهم الاقتداء؛ لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة"<sup>1</sup>، فكانوا بحق جمهور أهل السنة وسوادهم الأعظم.

## المصادر والمراجع المعتمدة:

- الأبي، أبو عبد الله محمد بن خلفه المالكي:
- 1- إكمال إكمال المعلم، دار الكتب العلمية، بيروت.
  - البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب:
  - 2- تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1417.
  - الدارمي، عثمان بن سعيد:
  - 3- رد الدارمي على بشر المريسي، تعليق محمد حامد الفقي، ط: 1، 1358.
  - الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله:
  - 4- تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، 1419 - 1998.
  - 5- سير أعلام النبلاء، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
  - ابن رشد الجد:
  - 6- الفتاوى، دار الغرب الإسلامي، تقديم وتحقيق د. المختار التليلي.
  - السبكي، تاج الدين عبد الوهاب:
  - 7- طبقات الشافعية الكبرى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 2، 1413.
  - ابن الصديق، أبو الفضل عبد الله الغماري:
  - 8- الأحاديث المختارة في الأخلاق والآداب، مكتبة القاهرة، ط: 1، 1390 - 1970.
  - 9- بدع التفاسير، دار الرشد الحديثة، المغرب، ط: 2، 1406 - 1986.
  - 10- تعليقاته على التمهيد لابن عبد البر، الجزء 7، طبعة وزارة الأوقاف المغربية.
  - 11- رفع الإشكال عن مسألة الخال، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط: 1، 1408 - 1987.

1- ابن رشد الجد، الفتاوى: 804/2-944. دار الغرب الإسلامي، تقديم وتحقيق د. المختار التليلي.

- 12- سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق، دار البيان بمصر. (د ت).
- 13- فتح المعين بنقد كتاب الأربعين، طنجة، 1986.
- ابن الصديق، أبو الفيض أحمد الغماري:
- 14- سبحة العقيق في مناقب الشيخ سيدي محمد بن الصديق، مخطوط.
- فاروق حمادة:
- 15- عبد الله بن الصديق الغماري، الحافظ الناقد، دار القلم، دمشق، ط: 1، 1427 - 2006.
- الكوثري، محمد زاهد:
- 16- مقالات الكوثري، المكتبة التوفيقية، القاهرة.